

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٦٩ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
وللائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة نقطة شرطة بناحية سندبسط التابعة لمركز
ومدينة زفتى - محافظة الغربية ، والواقع بالقطعة رقم (٩١ من ٣١ أصلية) بحوض ساقية
شغيب غرة (١٣) ، بمسطح (١٣) قيراط و (٢٣) سهم تقريباً ، بما يعادل (٢٢٤٤٨ م^٢) .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية
والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٩ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديبولي

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٦٩ لسنة ٢٠٢٢

أتشرف بعرض الآتى :

فى إطار مبادرة فخامة السيد رئيس الجمهورية "حياة كريمة" التى تستهدف تنمية وتطوير القرى المصرية لتقديم الخدمات لجماهير المواطنين والارتقاء بالبنية التحتية وتمكين المواطنين اقتصادياً واجتماعياً .

ورد كتاب محافظة الغربية رقم ١٤٩٢ المؤرخ ٢٤/٥/٢٠٢٢ مرفقاً به مذكرة إيضاحية تتضمن طلب المحافظة تقرير صفة النفع العام لقطعة الأرض الزراعية بمساحة (١٣ ط ٢٣ س تقريباً ما يعادل ٢م٢٤٤٨) الكائنة بناحية سندبسط بحوض ساقية شغيب نمرة ١٣ بالقطعة رقم ١٩١ من ٣١ أصلية التابعة لمركز ومدينة زفتى ، بمحافظة الغربية ، والملوكة للمواطنين الوارد أسماؤهم بكشف الملك الظاهرين والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر ، وذلك لإقامة نقطة شرطة عليها لصالح المبادرة الرئاسية حياة كريمة .

حيث الثابت من مذكرة محافظة الغربية أنه قامت لجنة تشمين الأراضى بالهيئة العامة للمساحة بتقدير قيمة التعويض المبدئى لإقامة هذا المشروع بمبلغ ٦٤٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين وأربعمائة وستون ألف جنيه لا غير) .

حيث الثابت أنه أرفق بالأوراق كشف يتضمن أسماء الملك الظاهرين لقطعة الأرض المطلوب إضفاء صفة النفع العام عليها ، والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

حيث الثابت أنه أرفق بالأوراق مخطط إجمالى بالمشروع المطلوب إقامته .

ولما كان مشروع توسعة إقامة نقطة شرطة بمحافظة الغربية لصالح المبادرة الرئاسية حياة كريمة يعد من أعمال المنفعة العامة - الأمر الذى يتطلب تقرير صفة المنفعة العامة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

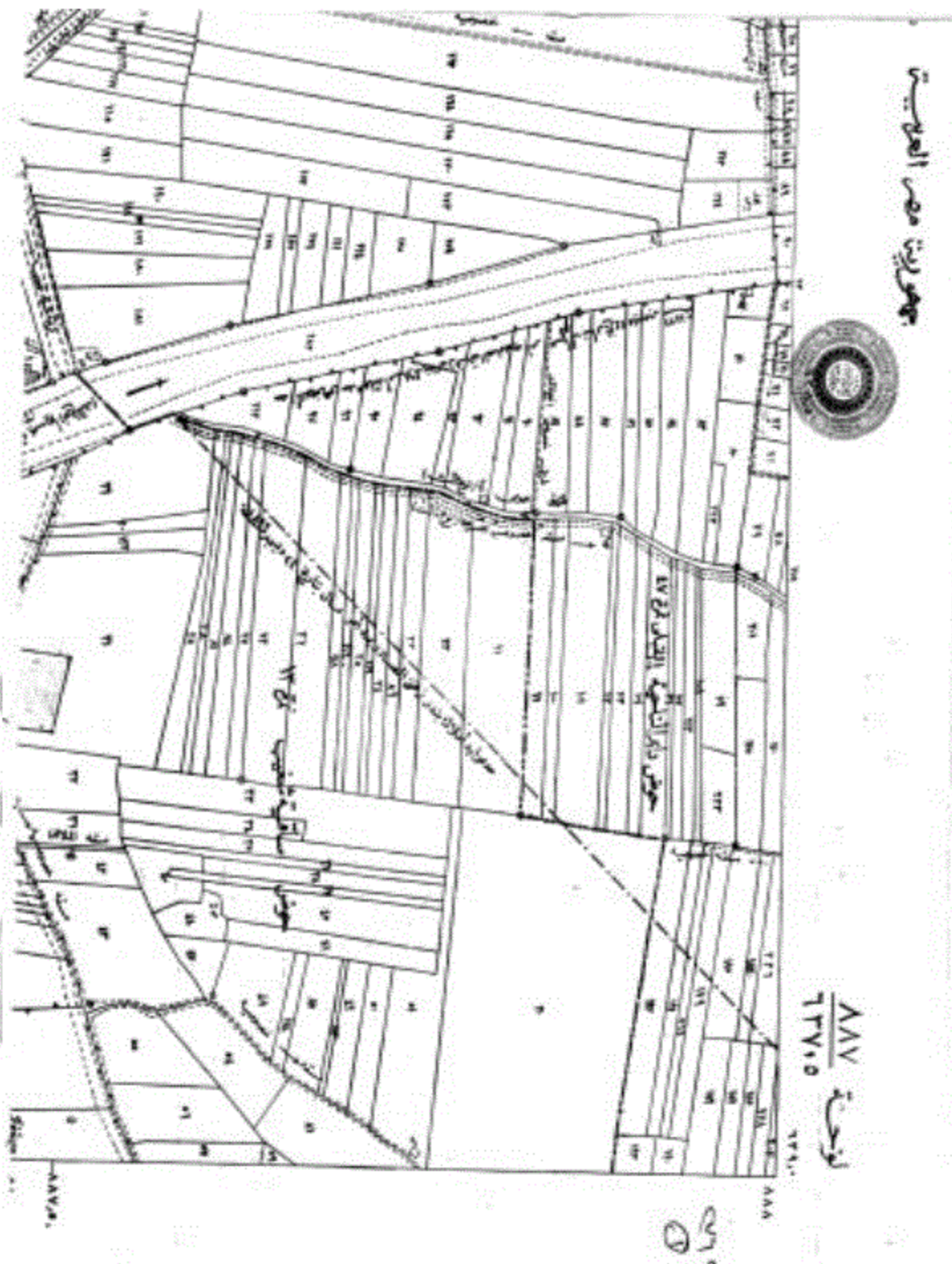
فقد أعد مشروع القرار المرافق .

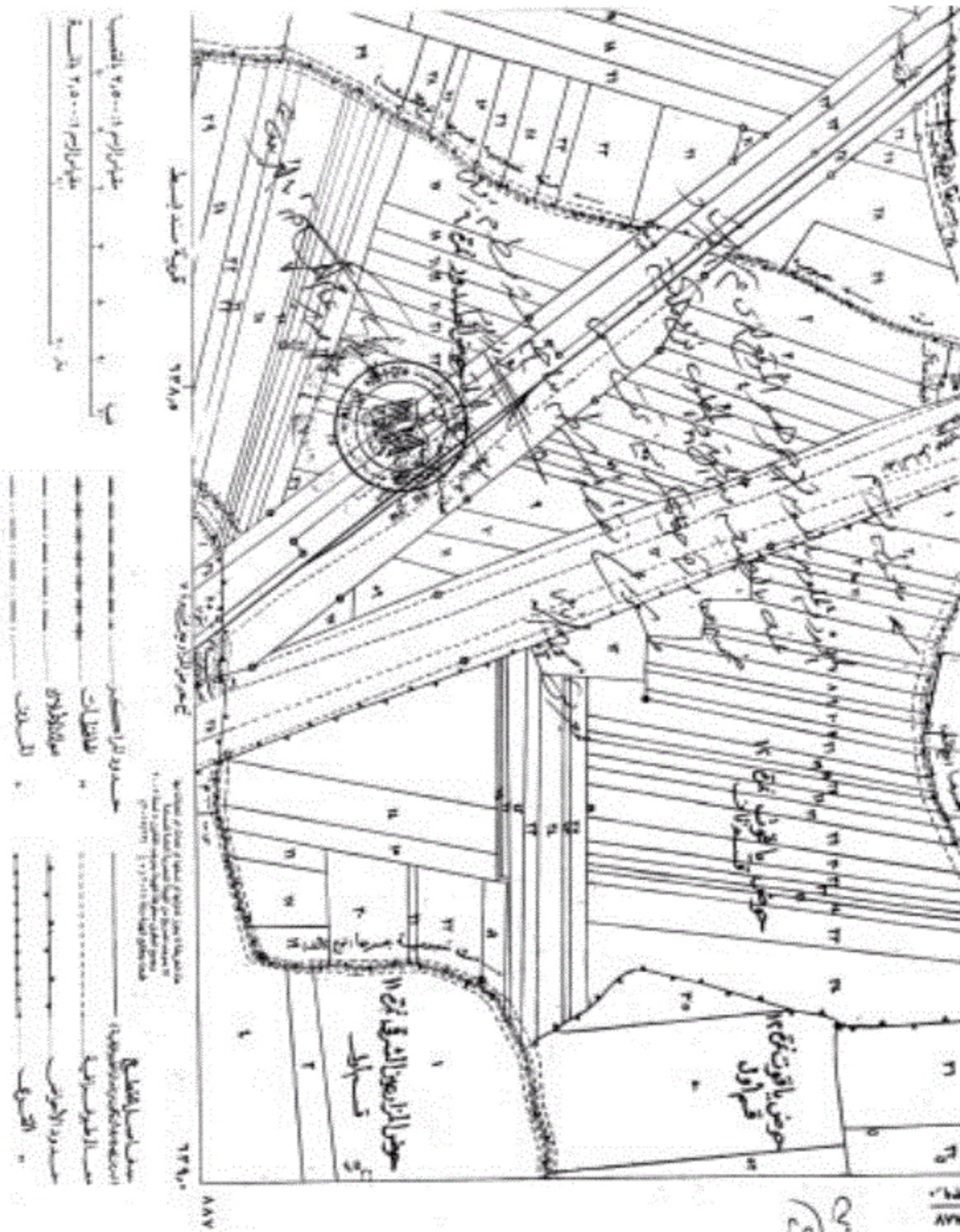
برجاء - في حالة الموافقة - التوجيه بإصداره .

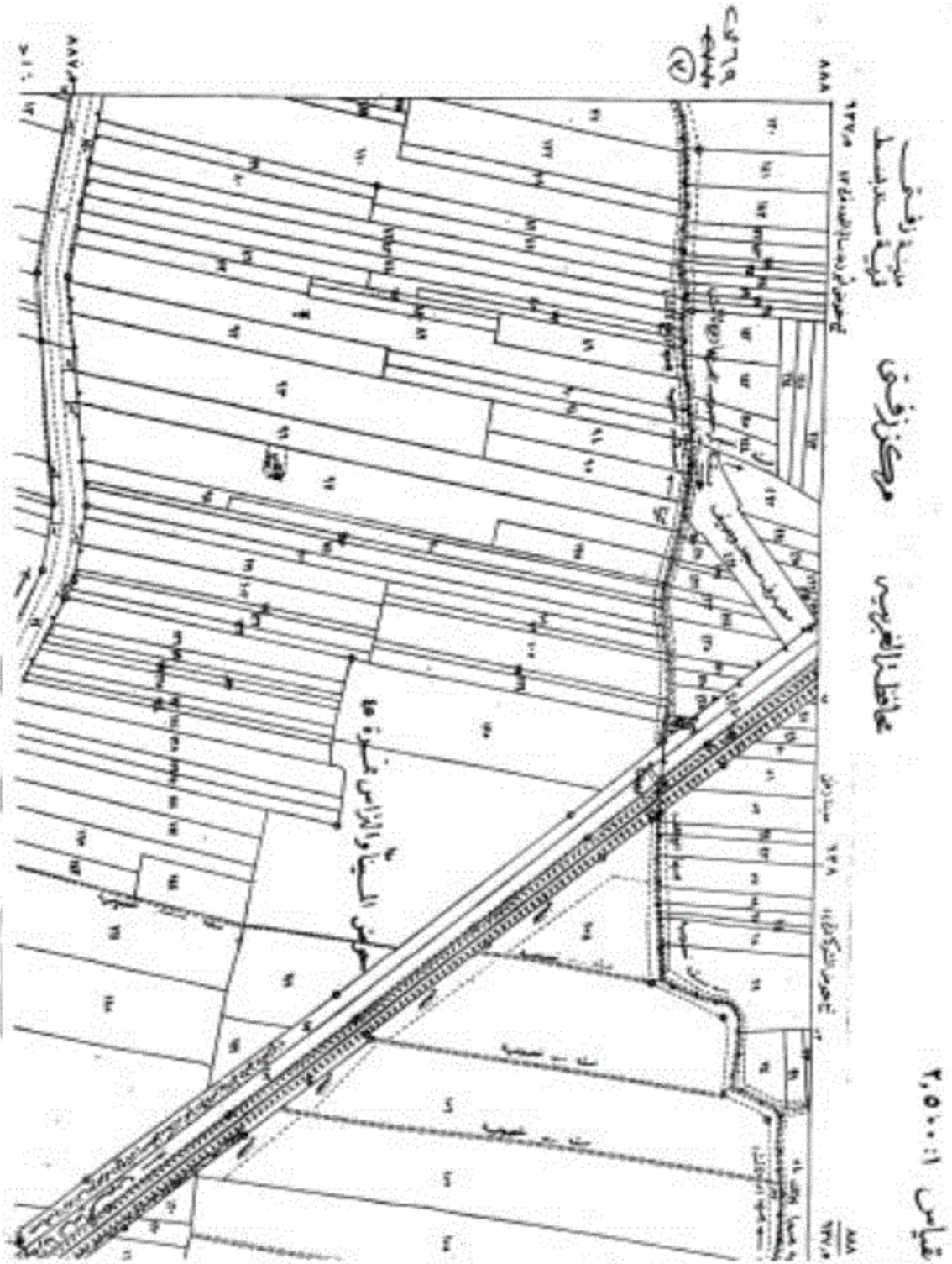
وزير التنمية المحلية

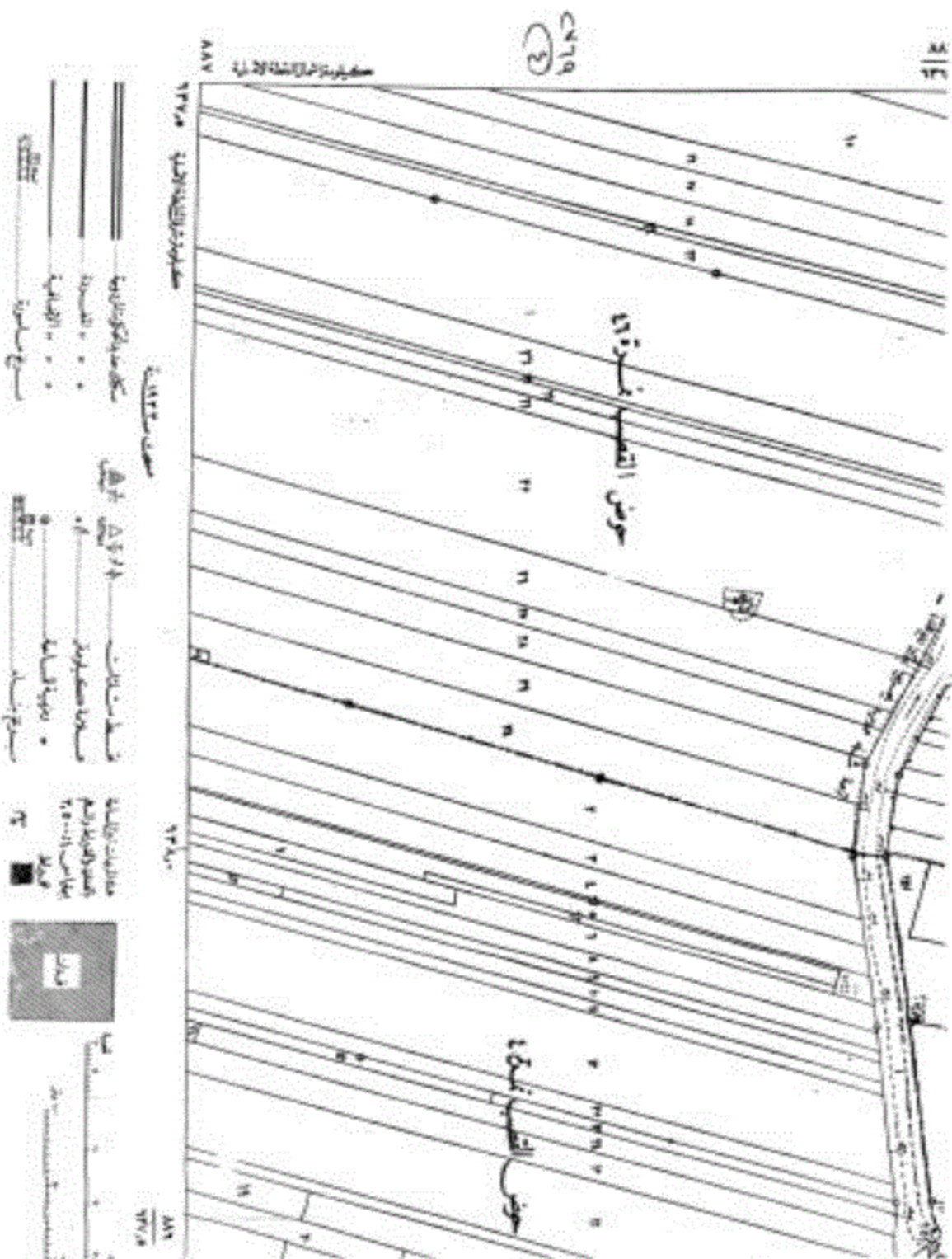
لواء/ محمود شعراوي











الإدارة العامة للمساحة بالقرية
مكتب المراجعة والمسائل

الموضوع بخصوص الأرض المطلوب تزج ملكيتها لإقامة
مشروع نقطة شرطة بتاحية سلتبسط م/ زفتي

السيد / السكرتير عام المساعد لمحافظة الغربية
تحية طيبة وبعد
كشف الملاك الظاهريين

نوع التعمير	المساح بالمتر المربع	المساح			اسم الملاك الظاهريين	العوض	رقم القطعة	التأجير	الرقم زفتي	المحافظة
		ف	ط	س						
أرض زراعية	٢٤٤٨	٠٠	١٣	٢٣	١/ وريثة / سنية محمد ناصر عنها مصطفى عبد الخالق صلاح الوشاحي ٢/ ياسر احمد فوزي بكر	ساقية شعيب تمرة ١٣	ضمن ١٥١ من ٣١ اصولية	سلتبسط	زفتي	الغربية

ملحوظة / المسطح المذكور عالية يشمل المبنى والشوارع طبقا لارشاد بالطبيعة وطبقا
للكروكي الوارد من المحافظة



بمقتضى
مدير عام

رئيس المكتب

محمد زورق

